الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

جـــامعة بـــاجي مختـــار/ عنابـــــة

كليـــة الآداب و العلوم الإنسانيـة و الاجتماعية

مخبـر: التنمية و التحولات الكبرى في المجتمع الجزائري

الملتقـى الدولي المغـــاربي الثاني حـول:

"التنمية في المجتمعات المغاربية بين تجارب الماضي و تطلعات المستقبل"

الإشكاليـــــة:

تشكل التنمية موضوعا ذا أهمية كبرى في العالم المعاصر، سواء كان ذلك للبلدان الصناعية أو النامية باعتبارها عملية مستمرة لإحداث التغيير في كل مجالات الحياة داخل المجتمع الإنساني في مسيرته و تصيراته.

فهي تهدف إلى تغيير مواقف الجماعة الاجتماعية سواء على المستوى المحلي أو العام –الوطني– من الحالة التي هو عليها الواقع الاقتصادي و السوسيو–ثقافي إلى حالة من الحركة و النشاط و القناعة بضرورة تحسين تلك الأوضاع إلى واقع أفضل و أحسن من خلال السيطرة على المواقف الضعيفة و المترددة إلى الإيجابية و التفاعل الفاعل لخلق مستقبل يتغلب فيه الإنسان على كل مواطن الضعف التي يعاني منها المجتمع برمته حيث يصبح قادرا على تحقيق طموحاته و تطلعاته و تجاوز العقبات التي تراكمت عبر الحقب التاريخية التي جعلت الإنسان في المجتمعات النامية على الخصوص في حالة من الخوف و القبول بالوضع الذي هو فيه.

فالخروج من التخلف في مختلف الميادين يتطلب المغامرة المحسوبة و الدراسة العلمية السليمة للوضع الذي تعيشه البلدان النامية، فالسياسات التنموية لابد من أن تعتمد في الأساس على روح المشاركة الشعبية لكي يساهم الجميع في كل خطوات و مراحل التنمية و بذلك تصبح مسؤولية الجميع أمام التحديات التي تواجه المجتمع النامي، و هذا لا يمكن بلوغه إلا عندما يشعر الجميع بأنها تعبر عن حاجاتهم و تأمين مستقبل أفضل لهم و بهذا التوجه و الأسلوب تضحى هي الهدف الذي يصبو إليه المجتمع.

و عندئذ تصبح عملية متكاملة و متساندة من خلال العمل المنتج المشترك، و الانسجام بين القيادة السياسية و المجتمع المعني بعملية برامج و تخطيطات التنمية في إدارتها باعتبارها قضية التزام و قناعة من طرف الجميع للخروج من وضعية التخلف السوسيو–ثقافي و الاقتصادي و هذا لا يتحقق إلا بنشر ثقافة التضامن و الثقة في ضوء تعليم أساليب جديدة داخل أفراد المجتمع لكي يشعروا بالديمقراطية التي هي أساس الاندفاع نحو تحقيق المسطرة على شكل خطط و برامج مشاريع محددة السقف الزمني بغية التقييم العملية.

و هذا بالنظر إلى عالم يسيطر عليه الاقتصاد الرأسمالي أصلا و هو ما قد يضاعف حقيقة التخلف في بعض الأقطار أو يؤدي في حالات أخرى إلى إحداث مضار اقتصادية نتيجة السعي وراء مصالح الإستراتيجية و المصالح العسكرية و نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، و هو ما تريده الدول الغربية الصناعية التي تريد للبلدان النامية أن تأخذ بالنموذج الغربي الرأسمالي.

و هنا تجدر الإشارة إلى الأخطاء التي وقعت فيها بلدان العالم النامي في انتهاج سياساتها للتنمية و منها البلدان المغاربية و خاصة عند عدم التفريق الجيد بين مفهومي التحديث و الحداثة، و قد يرجع ذلك في الأساس إلى عدم الاعتماد في إحداث التنمية و تجاوز الحال لتبني الفكر الغربي لحضارة متطورة و ما طرحه هذا التطور من فكر و نظريات اقتصادية تتجاوز محكات بلدان المغرب العربي في الدعوة إلى القطيعة مع الماضي الذي يعد السند و الركيزة في فهم حاضرنا المتخلف الذي أسسه و فرضه الاستعمار الغربي على هذه المجتمعات مما جعلها تشعر بالعجز رغم الثورات العظيمة التي قامت بها لمدة سنوات طويلة.

و من هنا فإن هذه الظروف التي تشكل صعوبات للبلدان المغاربية في تحقيق التنمية و الخروج من دائرة التخلف في كافة المجالات يجعلها أكثر قوة في مواجهة الضغوطات الخارجية (المديونية و الوكالات المالية و الشركات المتعددة الجنسية و غيرها) لابد لها من تكوين اتحاد قوي بعيدا عن الصراعات و النزاعات في سبيل إخراج بلدانها من هذه الحالة المتردية و ثقافة الكل و التواكل و الاعتماد على الغير و الإحساس بالعجز و هذا لا يكون و لا يحدث إلا بوجود مؤسسات مغاربية معبرة عن روح هذه الشعوب في التخلص و تجاوز حالة التخلف و خلق ثقافة جديدة متجددة غير ناكرة لماضيها عارفة و مدركة لمخاطر الحاضر و ما يحمله، فهذه المؤسسات هي الكفيلة بوضع الأسس المتينة لبناء مستقبل الشعوب اعتمادا على فهم التاريخ و نضالات و تضحيات شعوب هذه البلدان من خلال توظيف الدراسات و البحوث العلمية لواقع و خصائص المجتمع لأن استغلال الثروات و مصادرها إقليميا يؤدي بالفعل إلى التقليل من الاعتماد على الخارج في تمويل المشاريع و ما يتبع ذلك من ضغوطات تفرضها الجهات الخارجية المانحة أو القارضة، إذن فبعدو عن المجتمع بفلك المخاطر يجعله أكثر حماسا للعمل الجماعي و التعويل على النفس في خلق الثروة مهما كان نوعها و مصدرها و التقليل من التبذير و الإسراف في الاستهلاك المعتمد على الاستيراد من الخارج.

فهذه كلها أعمال و أفعال على أصحاب القرار اتخاذها بعين الاعتبار عند وضع برامج التنمية الشاملة التي هي أساسا تكون من تطوير الشعوب و بواسطة هذه الشعوب التي تخلق مستقبلها من خلال المشاركة ديمقراطيا في بناء المجتمعات المغاربية التي يبث فيها روح التعاون و العمل مدركة للرهانات الحالية و الفوائد الجمة التي تعود عليها كشعوب ذات ماض عرفت خلاله أنواع شتى من الضعف و المهانة و النهب لثرواتها و ثقافتها و مقوماتها و بالتالي فعلى ساسة و حكام هذه البلدان أن يضعوا في الاعتبار هذه الأمور في الحسبان و بجدية لازمة في وضع سياسة تنموية تعتمد على الشعوب و ليس على الثروة أو التجاوزات و الفقر على الحقائق

التاريخية و كذلك أطماع الغرب الصناعي صاحب المصالح القارية و المؤسسات و تسويق منتجاتها الصناعية لبلدان الجنوب مما يجعل هذه الأخيرة دائما في حالة تخلف و قد تصل إلى التبعية الاقتصادية و الثقافية.

و لهذا فإن الأسئلة التي يجب أن تطرح في قضية التنمية في المجتمعات المغاربية ماذا نريد من التنمية و ما هي العلاقات الجديدة التي عليها الوصول إليها حتى تتمكن هذه الشعوب من الربط بين ماضيها بما يحمله من عناصر حضارية ايجابية و واقع علينا دراسته و فهمه فهما يقودنا إلى وضع السياسات اللازمة لتبديل هذا الواقع البائس.

فتجديد العلاقات السائدة و المرتبطة بالماضي إلى علاقات من نوع يكون في إمكانه إحداث التغير المطلوب و المرغوب فيه و طي سلبيات الماضي و قيم موجبة تدفع من أجل خلق مجتمعات تتماشى مع روح القصد و بذلك تكون هذه الشعوب قد تجاوزت ظروفها بهدوء و اطمئنان للمستقبل دون اللجوء إلى النماذج التنموية في التطور و التقدم التي يسوق لها الغرب و من ثم تكون قيادات و شعوب هذه البلدان على مستوى واحد من الاهتمام بالوضع الاجتماعي الاقتصادي و الثقافي الذي هم عليه، و بالتالي فإن العمل المشترك و الثقة المتبادلة تضحى هي العامل المشترك من أجل النهوض و ردهم الهوة بينها و بين الغرب الذي يريد العودة دائما و بأساليب أخرى إلى هذه البلدان.

فالتنمية إذن يجب أن تنطلق من المجتمعات المحلية التي تعد الخلية الأساسية في إحداثها، و من هنا لابد من مراعاة القيادات الرسمية على المستوى المحلي حيث يجب أن يراعى فيها القدرة و الكفاءة العلمية و الإدراك السياسي بضرورة توجيه أفراد المجتمع المحلي نحو مواضيع التنمية و الإيمان بضرورة تحويلها و تغييرها حتى تتماشى و المخططات التنموية.

إن هذه النظرة إذا حاولنا إسقاطها على واقع التنمية في البلدان المغاربية تطرح أكثر من سؤال لأنه بعد أكثر من نصف قرن مرت على حصول هذه البلدان على استقلالها و لم يحصل فيها نهوض يمكنها من التغلب على مشاكلها المتنوعة التي لا تزال تعاني منها بل أحيانا نجدها تزداد.

لقد خاضت كل المجتمعات المغاربية تجارب تنموية مختلفة، باختلاف خلفياتها و ظروفها السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك منذ أن تحقق لها التخلص من الهيمنة الاستعمارية الأوربية في خمسينيات و ستينيات القرن الماضي.

و الحقيقة التي يتفق حولها أغلبية الملاحظين من باحثين و فاعلين سياسيين و اقتصاديين و في مختلف مجالات الحياة الأخرى، أن تلك التجارب لم تكلل بالنجاح رغم جدية المحاولات مهما كانت المعايير التي يمكن الاستناد إليها لتقييم تلك التجارب. فلا أحد ينكر أن مجتمعات المغرب العربي على اختلاف توجهاتها و خصوصياتها من حيث طبيعة أنظمتها السياسية و الاقتصادية... لم تستطع تحقيق قفزة نوعية نحو مستوى

تنموي اقتصادي و اجتماعي حقيقي يقلل من مستويات الفقر و نسب البطالة المتفشية بين مختلف فئات المجتمع خاصة الشبابية منها، المتعلمة و غير المتعلمة و لا في زيادة مستوى التصنيع و نجاعة قطاعات الاقتصاد الأخرى و لا في غيرها من مجالات التنمية الاقتصادية و الإنسانية و الثقافية.

انطلاقا من هذه الخلفية، يسعى مخبر **"التنمية و التحولات الكبرى في المجتمع الجزائري"** من خلال تنظيمه ملتقى دولي مغاربي، أيام**27/26أفريل2016** ، تحت عنوان: **"التنمية في المجتمعات المغاربية بين تجارب الماضي و تطلعات المستقبل"**، إلى فتح المجال أمام المهتمين من هذه المجتمعات بقضايا التنمية من باحثين من مختلف التخصصات و كذا العاملين في قطاعات النشاط المختلفة لتقديم دراسات تقييمية و نقدية لمختلف تجارب التنمية المغاربية و استخلاص الدروس منها و المساهمة في تقديم تصورات تساعد على التخلص من المشكلات العويصة التي تعاني منها مجتمعات هذه المنطقة على غرار المجتمعات العربية في تحقيق تطلعات شعوبها.

محـــاور الملتقـــى:

ضمن هذا الإطار يمكن أن تتمحور مساهمات الراغبين في المشاركة في فعاليات هذا الملتقى حول المحاور التاليـة:

1- نقد النماذج التنموية السابقة و المفاهيم المعبرة عنها و تقييم نقدي للنماذج و المفاهيم البديلة مثل التنمية المستدامة، التنمية المحلية، التنمية الإنسانية... و غيرها.

2- التنمية و دور الدولة (المجتمع المحلي نموذجا).

3- التنمية و النماذج الاقتصادية.

4- الثقافـة و التنميـة.

5- التنمية و منظمات المجتمع المدني.

- **رئيـــس الملتقى: أ.د/ بوقصاص عبد الحميد (مديـر المخبـر)**
- **اللجنة العلمية للملتقى:**

رئيس اللجنة: أ.د بوبكر بوخريسة جامعة عنابة

الأعضـــاء:

أ.د الدقس محمد جامعة الأردن

أ.د عبد الستار رجب جامعة تونس

أ.د عائشة التائب جامعة تونس

أ.د سعد بشاينية	جامعة قسنطينة
أ.د لحرش موسى	جامعة عنابة
أ.د ساقور عبد الله	جامعة عنابة
أ.د زعيمي مراد	جامعة عنابة
أ.د عسوس عمر	جامعة قالمة
أ.د علي سموك	جامعة عنابة
د. كيران جازية	جامعة عنابة
د. مراني حسان	جامعة عنابة

- **اللجنة التنظيمية للملتقى:**

رئيس اللجنة: د. سعيدي فريدة جامعة عنابة

الأعضاء:

د. حسان مراني	جامعة عنابة
د. زرزوني جهيدة	جامعة عنابة
أ. عرقوب كمال	جامعة عنابة

رئيس الملتقى

أ.د/ بوقصاص عبد الحميد